

الموجز

في أصول الدين

للفقيه العلامة

الحسن بن محمد بن الحسن الرصاص

المتوفى سنة ٥٨٤ هـ

جمال الشامي

١٤٣٨هـ

بسم الله الرحمن الرحیم

المقدمة

الحمد لله الذي دل على ذاته بما ابتدعه من غرائب مصنوعاته، وعجائب مخلوقاته، والصلاة والسلام على رسوله الكريم محمد وعلى أهل بيته الطاهرين.

وبعد:

فهذه رسالة (الموجز في أصول الدين) تحفه سنيَّة منطوية على كلام وجيز، سهل المأخذ قريب المسلك لذوي العقول، في التوحيد والتعديل وما يتبعهما من مسائل الأصول، تتضمن مع الإيجاز من النكت النفيسة زبدة محضها وصفوة محصها، «يجب معرفتها بأدلتها الموصلة إلى العلم اليقين، ولا يجوز الاقتصار فيها على التقليد لأحد من المكلفين»، وقد جعلها المؤلف في ثلاثين مسألة ويبدو أنه أول من جعل مسائل الأصول في ثلاثين، وهي على طريقة (معراج الكسالى إلى معرفة الله تعالى)(١) لشيخه القاضي جعفر بن أحمد البهلولي، وقد جاء على منوالها رسالة ابنه العلامة أحمد بن الحسن الرصاص الشهيرة بـ(مصباح العلوم في معرفة الحي القيوم) والتي لاقت إهتام واسع، والموجز كالمعراج لم يلاقي أي إهتمام بل ولا ذكر في كتب التراجم – فيما أعلم –، ولقيمة الرسالة وأهمية إخراج تراث العالم الكبير الرصاص كان نشرها، والشكر موصول إلى الأخ زين العابدين المصري على مساهمته في الكتابة، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين.

٢٨ ربيع الأول سنة ١٤٣٨هـ.

٢٧/ ١٢ / ٢٠١٦م.

---

(١) نُشرت بحمد الله.

التعريف بالمؤلف(1)

نسبه ومولده:

هو الحسن بن محمد بن الحسن بن محمد بن أبي الطاهر محمد بن إسحاق بن أبي بكر بن عبد الله الرصاص، الشيخ الكبير المتكلم.

ولد سنة ست وأربعين وخمس مائة، ونشأ في بيئة علميه، وكان من أبرز مشائخه عالم اليمن الكبير القاضي العلامة جعفر بن أحمد البهلولي – المتوفى سنة ٥٧٣هـ –.

مكانته العلمية:

كان آية من آيات الله واسع الدراية قليل النظير، واحتل مكانة علمية عالية، وقد عبر عن مكانته تلميذه الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة – المتوفى سنة ٦١٤هـ – إذ قال: «حسام الدين رأس الموحدين أبي علي الحسن، علامة اليمن»، وقال أيضاً:

يا من علا في العلوم مرتبة قصر عن نيل مثلها البشر

أهدى لنا النور وهو مبتعد عنا ولا غرو هكذا القمر

إلخ

وقال عنه القاضي العلامة حميد المحلي – المتوفى سنة ٦٥٢هـ –: «كان عالم الزيدية في عصره، والمبرز على أبناء دهره، وإليه انتهت رئاسة أصحاب القاضي شمس الدين جعفر بن أحمد، وكان في علم الكلام شمساً مشرقة على الأيام، وحبراً من أحبار الإسلام».

وقال السيد العلامة الكبير الحسين بن القاسم – المتوفى سنة –: «أظنه أجل أهل اليمن قدراً»، وغير ذلك مما يقل فيه ويكفي النظر في تراثه الفكري لمعرفة مكانته.

(١) مطلع البدور ومجمع البحور ج٢ص١٠٤، طبقات الزيدية الكبرى ق٣ص٣٣٣.

آثاره الفكرية:

خلف تراثاً جليلاً منه: مناقضات أهل المنطق، والفائق في الأصول، والتبيان في الكلام، والكاشف لذوي البصائر في إثبات الأعراض والجواهر، والعشر الفوائد اللازمة عن صيغة دليل واحد[1]، والمقصود في المقصور والممدود، وتقريب البعيد من مسائل الرشيد، والمؤثرات ومفتاح المشكلات، والتحصيل في التوحيد والتعديل، وتهذيب التحصيل في التوحيد والتعديل، والموجز في أصول الدين.

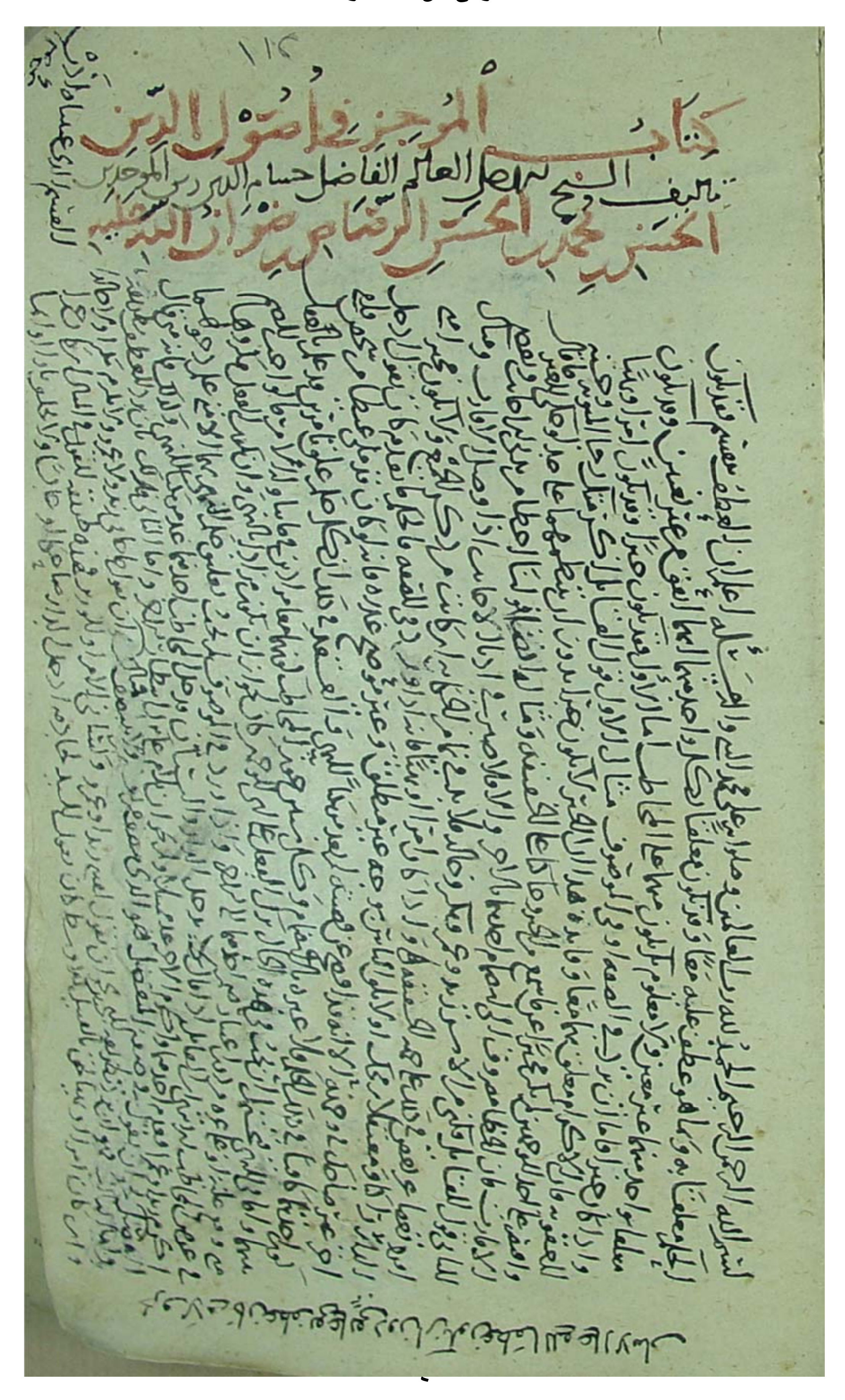
وفاته:

بعد حياة حافلة بالعطاء العلمي والمعرفي توفي رحمه الله تعالى سنة ٥٨٤هـ، عن ثمان وثلاثين سنة، وقبره في هجرة سناع بجنب القاضي جعفر، خارج المشهد شرقي يعنى من جانب الشرق.

---

(١) رسالة رائعة عن صيغة سؤال واحد يلزمه عشر فوائد كلامية، لعلي أنشره.

نموذج من المخطوط


كتاب الموجز في أصول الدين
تصنيف الشيخ الأجل العالم الفاضل حسام الدين شمس الموحدين
الحسن بن محمد بن الحسن الرصاص رضوان الله عليه

ما انزل الله قالوا بل نتبع ما الفينا عليه اباءنا اولو كان
اباؤهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون ﴿﴾ وروينا بالاسناد
الموثوق به الى جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام قال
جعفر سمعت ابي محمد بن علي يقول سمعت ابي علي بن الحسين
يقول سمعت ابي الحسين بن علي يقول سمعت ابي علي
بن ابي طالب يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله
يقول من اخذ دينه عن التفكر في آلاء الله وعن التدبر لكتابه
والتفهم لسنتي زالت الرواسي ولم يزل ومن اخذ دينه عن
افواه الرجال وقلدهم فيه ذهب به الرجال من يمين الى
شمال وكان من دين الله على اعظم زوال ﴿﴾ وكفى
بذلك زاجرا عن تقليد الرجال وباعثا على النظر والاستدلال
ان في هذا لبلاغا لقوم عابدين وسلام على المرسلين
والحمد لله رب العالمين صلواته على رسوله الامين محمد بن
آله الاكرمين وسلامه عليه وعليهم اجمعين
وحسبنا الله ونعم الوكيل

نص الرسالة

[المقدمة]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين

الحمد لله الذي أفاض أنوار هدايته على العارفين، وأنزل السكينة في قلوب عباد المؤمنين، وأحيا بماء المعرفة نفوس الموحدين، ونزههم بلطفه عن مقالة الجاحدين، وسقاهم من شراب عباده المقربين، فأشرقت أنوار الملكوت بين أيديهم فساروا، و كسوا أجنحة التوحيد فطاروا، حتى انكشفت لهم أسرار الملكوت بهدايته، وتجلى لهم قدّس اللاهوت بدلالته.

فوصلوا إلى معرفة حقيقة ذاته وكنـه صفته، بما أوجده من عجائب آياته، وشواهد صنعته، وتحققوا بطلان قول من قال أنه لم يجعل السبيل إلى معرفته إلا بالعجز عن معرفته، و تقربوا بتلك من القيام بموجبات رحمته وعزائم مغفرته، والتجنب لموبقات معصيته وموجبات سخطه وعقوبته، وتعرضوا بذلك لنيل عالي المقام في دار كرامته، والظفر بالمقام في فراديس جنته.

وأشهد أن لا إله إلا الله وأنه لا شريك له يزاحمه في أزليته، و لا ند له يتزّه مملكته ووحدانيته وربوبيته، ولا نظير له يساهمه في إلاهيته، ولا ضد له يزيله عن مقام وجوده وآنيته، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الهادي إلى صراط مستقيم من ملته، ونبيه الناصح لخلقه بجهده وطاقته، الذي أخرج أمته من دياجير الكفر وظلمته إلى أنوار الإسلام وبهجته، واقتلع الشرك عن قلوبهم بجراثيم دوحته بما غرسه فيها من بوالغ حكمته وشرعه عليها من حنيفية شرعته، الذي فضله على كافة بريته وخصه دونهم بإعطائه درجة وسيلته، وأجلَّه من المجد في السنام من عقوبته، وأرقاه من الشرف إلى أعلى ذروته، صلى الله عليه وعلى من

اختاره من بين صحبه لأخوته(1)، وانتخبه لقضاء ديونه ووصيته(2)، واصطفاه للقيام بأمر الإسلام وحفظ بيضته، وجعله خليفة(3) له في أمته علي بن أبي طالب المفضل على كافة صحابته، والسابق لسابقهم(4) إلى التصديق بنبوته، وللالتزام بحبل طاعته، والقيام بواجبات نصرته، والذَّاب عن حرم دين الله بذبل القنا وشبا سمهريته، والرافع لمنار هدى الله بظبا هنديته، والمردي لأعداء الله بردنيته، وعلى الأئمة الداعين إلى الحق من ذريته، وسائر أبنائه المقتدين بهديه وسنته الذين جعل رسول الله المتمسك بهم كالراكب مع نوح في سفينته والعادل عن مناهجهم كمن غرق من أمة نوح لمخالفة دعوته(5) وسلم عليهم أجمعين.

أما بعد: فإن هدية العلم أنفس ما تعاطاه أهل الدين، وأجلَّ ما اصطفاه أصفياء المودين، قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله الطيبين: ((**ما أهدى المسلم لأخيه المسلم هدية أفضل من كلمة حكمة يسمعها فانطوى عليها، ثم علمه إياها يزيده الله بها هدى أو يرده عن ردى**))(6)، وإنها تعدل إحياء نفس ﴿**وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا**﴾[المائدة:32].

---

(1) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((**يا علي، أنت أخي في الدنيا والآخرة**)) المستدرك على الصحيحين ج3ص15.

(2) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((**فإن وصيي ووارثي يقضي ديني، وينجز موعودي: علي بن أبي طالب**)) فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل ج2ص615.

(3) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لعلي عليه السلام: ((**أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنك لست نبيا، إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي في كل مؤمن من بعدي**)) السنة لابن أبي عاصم ج2ص565.

(4) قال ابن الأمير الصنعاني:

كل ما للصحب من مكرمةٍ ... فله السبق تراه الأوليا
جمعت فيه وفيهم فرقت ... فلهذا فوقهم صار عليا

الروضة الندية شرح التحفة العلوية ص383.

(5) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((**مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق**)) المستدرك على الصحيحين ج2ص373.

(6) سنن الدارمي ج1ص367.

ولما كان السلطان الأجلّ السيد الأفضل رشيد الدولة بن سعيدها بن حميدها زيد بن علي بن حاتم بن أحمد بن الفضل اليامي(١) خلد الله في طاعته أيامه، وأعلى في مقامات الصالحين مقامه، ممن جمع إلى رتبة الملك الرحيب وجلالة السلطان القاهر للبعيد والقريب جملاً شريفة من محاسن الأعمال، وغرراً نفيسة من مكارم الخلال، فكان له نفس عزوفة عن المطالب الدنيوية، وهمة شريفة في طلب مراتب الثواب السّنية، والارتقاء إلى منازله العلية، فلم تشغله مداعبة الأقران عن تلاوة القرآن، ولم يمنعه علو القدر والشأن وعزة العظمة والسلطان عن الدخول تحت ذل العبادة واستار الإيمان، ولم يلهه استماع المعازف والقيان عن ورود رياض الجنان التي هي حلق الذكر للواحد الرحمن، الداعية للراتعين فيها إلى الصبر على مشاق البر والإحسان، التي هي مهور الخيرات الحسان، والمورثة للخلود في دار الحيوان، والصارفة لمن سمع زواجرها عن ايثار ملاذ المآثم والعصيان، الموردة لمن آثرها لجوجه دار المذلة والهوان، والمُحلة لمقترفها بين أطباق النيران، بحيث يطوف بينها وبين حميم آن، ولم تلفته زخارف الدنيا الخادعة لذوي البصائر والحُلوم عن التطلع في معارج الأفكار إلى سماء العلوم، رجاء أن يصير في الأرض قيماً من قومة الحي القيوم، دعاني علمي بذلك من حاله إلى أن أتحفه بهدية سنيَّة منطوية على كلام وجيز، سهل المأخذ قريب المسلك لذوي العقول، في التوحيد والتعديل وما يتبعهما من مسائل الأصول، تتضمن مع الإيجاز من النكت النفيسة زبدة محضها وصفوة محصها، قياماً بما يلزمني من فروض خدمته، ونهوضاً بما يتعين عليّ من لوازم مودته وواجبات مشايعته ومخالصته، ومن الله سبحانه استمد التوفيق للزوم أوضح الطريق بمنَّه ولطفه.

[مسائل أصول الدين]:

وهذا حين ابتدئ في ذلك فأقول وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وعليه أُنيب:

اعلم أن المهمات من مسائل أصول الدين ثلاثون مسألة: فعشر في التوحيد، وعشر في التعديل، وعشر في الوعد والوعيد وما يتبعهما.

---

(١) من سلاطين اليمن الفضلاء، كان ممن استقبل الإمام المنصور بحصن خدار مع إخوانه وبني عمه، وممن بايع الإمام وناصره. سيرة المنصور ص٨٣.

[مسائل التوحيد]:

فأما العشر التي في التوحيد:

فالأولى منها: أن لهذا العالم صانعاً صنعه.

والدليل على ذلك: أن الأجسام محدثة، وكل محدث يحتاج إلى محدث.

والذي يدل على حدوث الأجسام: أنها لا توجد إلا وهي مجتمعة، أو متفرقة، أو متحركة، أو ساكنة، وهذه الأحوال تتجدد على الأجسام تارة وتزول أخرى، فإذا لم تسبقها الأجسام مع تجددها وحصولها بعد أن لم تكن وجب أن تكون الأجسام محدثة، وحاصلة بعد أن لم تكن.

والذي يدل على أن كل محدث يحتاج إلى محدث: أنه إذا كان في الأصل معدوماً ثم وجد من بعد فلا بد له من محدث أخرجه من العدم إلى الوجود، وإلا لم يكن بالوجود أولى منه بالعدم بل كان يجب بقاؤه على عدمه الأصلي، وذلك يعلم بأدنى تأمل.

والثانية: أنه تعالى قديم.

ومعنى القديم: هو الموجود الذي لا أول لوجوده.

والذي يدل على أنه تعالى موجود: أنه لو كان معدوماً لما صح وجود العالم من جهته؛ لأنه لا يصح وجود المحتاج مع عدم المحتاج اليه، ولأنه قد ثبت أن عدم القدرة والعلم يمنع من وقوع الأفعال من جهة الواحد منا على جهة الاتساق والنظام مع وجود ذاته وحياته، فبأن يكون عدم ذات الفاعل مانعاً من وقوع الأفعال من جهته كذلك أولى وأحرى؛ لأن حاجة الفعل إلى الفاعل أكبر من حاجته إلى العلم والقدرة.

والذي يدل على أنه لا أول لوجوده: أنه لو كان لوجوده أول لكان محدثاً، ولأحتاج إلى محدث يخرجه من العدم إلى الوجود، والكلام في محدثه كالكلام فيه فإما أن يحتاج كل

محدث إلى محدث [(١)] إلى ما لا نهاية له وذلك محال، وإما أن ينتهي إلى محدث قديم وهو الذي نريد إثباته وما عداه من المحدثين المتوسطين لا يجوز اثباته من حيث أنه لا دليل على ذلك.

والثالثة: أنه تعالى قادر(٢).

لأن الفعل قد صح منه، وكل من صح منه الفعل فهو قادر؛ لأن الضعيف العاجز يتعذر عليه الفعل.

والرابعة: أنه تعالى عالم(٣).

لأن الأفعال قد صحت منه مرتبة محكمة، وكل من صحت منه الأفعال مرتبة محكمة فهو عالم؛ لأن الأمي يتعذر عليه الكتابة المنطوية المرتبة لفقد علمه بها.

والخامسة: أنه تعالى حي(٤).

لأنه قادر عالم، وكل قادر عالم فهو حي؛ لأن الميت والجماد يستحيل كونهما قادرين عالمين وليس ذلك إلا لأنهما غير حيين.

والسادسة: أنه تعالى سميع بصير مدرك للمدركات(٥).

لأنه حي لا آفة به، وكل من كان حياً لا آفة به فهو سميع بصير مدرك للمدركات.

---

(١) مكتوب: يخرجه من.

(٢) ومعنى القادر: هو من يمكنه الفعل. مصباح العلوم ص١٧.

(٣) ومعنى العالم: هو من يمكنه الفعل المُحكم. مصباح العلوم ص١٨.

(٤) ومعنى الحي: هو من يصح أن يعلم ويقدر. مصباح العلوم ص٢٠.

(٥) ومعنى السميع البصير: هو من يصح أن يدرك المسمُوع والمُبصر. مصباح العلوم ص٢١.

والذي يدل على أنه لا آفة به: أن معنى الآفات هاهنا هو فساد تركيب الحواس وهو تعالى يستغني عن الحواس وهي مستحيلة عليه؛ لأنها لا تجوز إلا على الأجسام، وهو تعالى ليس بجسم؛ لأن الأجسام محدثة، وهو تعالى قديم.

والذي يدل على أن كل من كان حياً لا آفة به فهو سميع بصير مدرك للمدركات: أن الواحد منا متى كان حياً لا آفة به فهو سميع بصير مدرك للمدركات، ومتى لم يكن حياً أو كانت به آفة تمنعه من إدراك المسموعات والمبصرات لم يكن سمعياً بصيراً مدركاً للمدركات.

فصل: [صفات الله لذاته]:

وإذا ثبت أن الله سبحانه قديم، قادر، عالم، حي، سميع، بصير، فإنما يستحق هذه الصفات لذاته على معنى أن ذاته تعالى كافية في ثبوت هذه الصفات له من غير حاجة إلى مؤثر من فاعل ولا علة.

والدليل على ذلك: أن هذه الصفات لا تخلو إما أن تكون ثابتة له سبحانه على سبيل الجواز أو على سبيل الوجوب، ومحال ثبوتها له على سبيل الجواز؛ لأنها لو ثبتت له على سبيل الجواز لأحتاج في ثبوتها له إلى فاعل يخرج هذه الصفات من الجواز إلى الوجوب إما بأن يجعله على هذه الصفات، وإما بأن يحدث علل توجب ثبوت هذه الصفات له، ولا يصح ذلك من الفاعل حتى يكون مختصا بهذه الصفات، و الكلام فيه كالكلام في القديم تعالى، فإما أن يحتاج كل فاعل في اختصاصه بهذه الصفات إلى فاعل إلى مالا نهاية له وذلك محال، وإما أن ينتهي إلى فاعل يستغني بوجوب هذه الصفات له عن فاعل فيجب الاقتصار هاهنا والقضاء بأن هذه الصفات إنما تثبت له سبحانه على سبيل الوجوب.

ومتى ثبت له سبحانه على سبيل الوجوب وجب أن يستغني بوجوبها له عن مؤثر وإلا وجب في ذلك المؤثر أن يحتاج في ثبوت ما يجب له من الصفات إلى مؤثر ثم كذلك حتى يصل الأمر في ذلك بما لا نهاية له من المؤثرات الموجودة وذلك محال.

فصل: [ثبوت صفات الله دون مخصص]:

وإذا اثبت أنه تعالى إنما استحق هذه الصفات لذاته ثبت أنه تعالى استحقها لم يزل ولا يزال ولا يجوز خروجه عنها بحال من الاحوال؛ إذ ليس لها مؤثر يخصصها في الثبوت بحال دون حال، وثبت أنه تعالى قادر على جميع أجناس المقدورات، ومن كل جنس في كل وقت على ما لا نهاية له، وعالم بجميع المعلومات على كل الوجوه التي يصح أن تُعلم عليها، من حيث أنه يصح أن يعلم ويقدر؛ لكونه حياً، وليس هناك مؤثر يخصص ذاته بجنس من المقدورات دون جنس، ولا بقدر من الاحساس دون قدر، ولا شيء من المعلومات دون شيء، ولا بوجه من الوجوه دون وجه.

والسابعة: أنه تعالى غير مشبه للأشياء.

لأنه لو اشبهها لكان محدثاً؛ لأن المثلين لا يجوز أن يجب لأحدهما لذاته إلا ما يجب للآخر لذاته، ولا يجوز أن يكون محدثاً لما ثبت من أنه قديم.

والثامنة: أنه تعالى غني.

ومعنى الغني: هو الحي الذي ليس بمحتاج.

وقد تقدمت الدلالة على أنه تعالى حي، والذي يدل على أنه ليس بمحتاج: أنه لو كان محتاجاً لوجب أن يكون ملجأ إلى ايجاد ما يحتاج إليه؛ لعلمه بأن له في ذلك منفعة خالصة ولذة كاملة ولا مضرة عليه فيه، فكان يجب أن يوجد الأشياء المحتاج إليها دفعة واحدة، وأن يوجدها قبل أن أوجدها، وأن يوجد منها أكثر مما قد أوجده؛ لكونه ملجأ إلى ذلك وقادراً عليه وغير ممنوع منه، وكل من هذه حاله يجب وجود ما ألجئ إليه لا محالة، ومعلوم خلاف ذلك فثبت أنه تعالى غني.

والتاسعة: أنه تعالى لا يجوز أن يُرى بالأبصار في الدنيا ولا في الآخرة.

لأنه لو جاز أن يرى في حال من الأحوال لوجب أن نراه الآن؛ لأن الحواس سليمة والموانع مرتفعة [(١)] لأنهما لا تجوز إلا في حق المحدثات وهو تعالى موجود وهذه الأمور هي التي معها ترى المرئيات ونحن لا نراه الآن فيجب أن لا تجوز رؤيتنا له في حال من الأحوال، وقد قال تعالى: ﴿**لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ**﴾[الأنعام:١٠٣]، فتمدح بنفي إدراك الأبصار وهو رؤيتها عن ذاته، وما تمدح الله سبحانه بنفيه عن ذاته فإثباته نقص؛ لأن الحكيم لا يجوز أن يتمدح بنفي ما ليس فيه نقص، والنقص لا يجوز على الله تعالى في الدنيا ولا في الآخرة، فلا يجوز إثبات الرؤية التي هي نقص في حقه في الدنيا ولا في الآخرة.

والعاشرة: أنه تعالى واحد(٢) لا ثاني له في القدم ولا في الإلهية.

لأنه لو كان معه قديم ثان لوجب أن يشاركه في كونه قادراً عالماً حيا لذاته؛ لمشاركته له في القدم المفضي للتماثل، ومن حق المثلين أن يشتركا في كل ما يرجع إلى ذاتيهما، فكان يجب أن يصح بينهما الاختلاف والتمانع(٣)؛ لكونهما قادرين، وكان يجب إذا قدرنا اختلافهما بأن يحاول أحدهما تحريك جسم عندما يحاول الأخر تسكينه أن لا يخلو الحال في ذلك من أمور ثلاثة:

إما أن يحصل ما يحاولانه معاً فيكون الجسم الواحد متحركاً ساكناً دفعة واحدة، وذلك محال.

وإما أن يتعذر ما يحاولانه معاً فيكونا عاجزين متناهي المقدور وذلك محال؛ لكونهما قادرين لذاتيهما فيقدران من كل جنس في كل وقت على ما لا نهاية له.

---

(١) مكتوب: وهو تعالى موجود.

(٢) ومعنى الواحد: هو المتفرد بصفات الإلهية والكمال على حد لا يشاركه فيها مشارك. مصباح العلوم ص٣٤.

(٣) دلالة التمانع مستفادة من قوله تعالى: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ**﴾[الأنبياء:٢٢].

وإما أن يحصل ما يحاوله أحدهما فيتعذر ما يحاوله الآخر فيكون من تعذر [ذلك] عليه منهما عاجزاً ضعيفاً، وذلك محال لكونه قادراً لذاته فيقدر من جنس في كل وقت على ما لا نهاية له.

وقد أدى إلى هذه المحالات القول بالقديم الثاني، فيجب أن يكون محالاً؛ لأن ما أدى إلى المحال فهو محال، وقد قال الله تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾[الإخلاص:١]، وقال: ﴿**وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾[المائدة:٧٣]، فهذه جملة مسائل التوحيد.

[مسائل العدل]:

أما مسائل التعديل:

فالأولى منها: أنه تعالى عدل[١] حكيم، لا يفعل القبيح، ولا يخل بالواجب، وأفعاله كلها حسنة.

والدليل على ذلك: أنه تعالى عالم بقبح القبيح ووجوب الواجب، وعالم بغناه عن فعل القبيح وعن الإخلال بالواجب، وكل من علم قبح القبيح ووجوب الواجب، وعلم غناه عن فعل القبيح وعن الإخلال بالواجب فإنه لا يفعل القبيح ولا يخل بالواجب؛ إذ علمه بقبح القبيح يصرفه عن فعله، وعلمه بغناه عن فعله يقتضي أن لا داعي له إلى فعله، وكل من كان له صارف عن الفعل ولا داعي له إليه فإنه لا يفعله البتة.

وكذلك فعلمه بوجوب الواجب يدعوه إلى فعله ويصرفه عن الإخلال به، وعلمه بغناه عن الإخلال به يقتضي أن لا صارف له عنه ولا داعي له إلى الإخلال به[[٢]]، وكل من كان له داعٍ إلى الفعل ولا صارف له عنه فإنه يفعله لا محال ولا يخل به البتة متى كان قادراً عليه وغير ممنوع منه وكان داعيه إليه صارفاً له عن الإخلال به.

---

(١) ومعنى العدل: هو الذي لا يفعل القبيح كالظلم والعبث والكذب وما أشبه ذلك، ولا يخل بالواجب. مصباح العلوم ص٣٧.

(٢) مكتوب: يقتضي.

وإذا ثبت أنه لا يفعل القبيح ثبت أن أفعاله كلها حسنة من حيث أنه عالم بما يفعله، ولا يخلو إما أن يكون له أن يفعله فهو [(١)] الحسن أو لا يكون له أن يفعله فهو القبيح، وقد ثبت أنه لا يفعل القبيح فثبت أن أفعاله كلها حسنة.

والثانية: أن أفعال العباد حسنها وقبيحها منهم لا من الله تعالى.

لأنها توجد بحسب قصودهم ودواعيهم وقدرتهم وعلومهم وآلاتهم وأسبابهم، وتنتفي بحسب كراهاتهم وصوارفهم، فلو كانت خلقاً لله سبحانه فيهم لما وقفت على أحوالهم كما في ألوانهم وصورهم، ولأنه يحسن أمرهم ببعضها ونهيهم عن بعضها ومدحهم على بعضها وذمهم على بعضها، فلو كانت خلقاً له تعالى فيهم لما حسن فيها شيء من ذلك كما في ألوانهم وصورهم، وقد أضاف الله سبحانه أفعالهم إليهم في كتابه الكريم قال تعالى: ﴿**تَعْلَمُونَ**﴾، و﴿**تَفْعَلُونَ**﴾، و﴿**تَكْسِبُونَ**﴾، ﴿**وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا**﴾[العنكبوت:١٧].

والثالثة: أنه تعالى لا يقضي إلا بالحق.

كما قال تعالى: ﴿**وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ**﴾[غافر:٢٠]، والمعاصي باطل فلا يجوز إطلاق القول بأنها من قضاءه تعالى؛ لأنه يوهم أنه خلقها أو أمر بها وكلاهما باطل لما قدمنا أنه تعالى لا يجوز أن يكون خالقاً لأفعال العباد، ولأن المعاصي قبيحة والله تعالى لا يفعل القبيح ولا يأمر به؛ لأن الأمر به قبح، ولأنه لا خلاف بين المسلمين في أن الله سبحانه لا يأمر بالقبيح كما قال تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ**﴾[الأعراف:٢٨]، ولأن المعاصي لو كانت من قضاء الله تعالى لوجب علينا الرضى بها بإجماع المسلمين على وجوب الرضى بقضاء الله تعالى، وقد ثبت أنه لا يجوز لنا الرضى بها لإجماع المسلمين على أن الرضى بالمعاصي لا يجوز، فدل ذلك على أنها ليست من قضاء الله تعالى.

---

(١) مكتوب: القبيح وقد ثبت.

والرابعة: أنه تعالى لا يعاقب أحداً إلا بذنبه، ولا يثيبه إلا بعمله.

والدليل على ذلك: أن المجازاة بالعقاب لمن لا يستحقه يكون ظلماً قبيحا من حيث أنه يكون ضرر مفعولاً بالغير لا لجلب نفع إليه، ولا لدفع ضرر عنه، ولا لاستحقاق بسبب من جهته، ولا يكون في الحكم كأنه من جهته غير فاعل الضرر.

وكذلك فالمجازاة بالثواب لمن لا يستحقه يتضمن التعظيم لمن لا يستحقه من حيث أن الثواب منافع مستحقة مع المدح والتعظيم مفعولة على وجه الجزاء، وتعظيم من لا يستحق التعظيم قبيح، ولهذا يقبح منا تعظيم بالبهائم والكناسين على حد تعظيم الأنبياء والأئمة والعلماء، والله تعالى لا يفعل القبيح لما تقدم، و قد قال تعالى: ﴿**فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ**﴾ وقال تعالى: ﴿**[أَلَّا]**(١) **تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى (٣٨) وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى**﴾[النجم:٣٩].

والخامسة: أنه تعالى لا يكلف أحداً من خلقه ما لا يطيقه.

لأن تكليف ما لا يطاق قبيح، والله تعالى لا يفعل القبيح، و قد قال تعالى: ﴿**لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا**﴾[البقرة:٢٨٦]، والوسع دون الطاقة.

والسادسة: أنه تعالى لا يريد الظلم، ولا يرضى الكفر، ولا يحب الفساد.

لأن ذلك كله راجع إلى الإرادة، وإرادة القبيح قبيحة والله تعالى لا يفعل القبيح وقد قال تعالى: ﴿**وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ**﴾[غافر:٣١]، وقال تعالى: ﴿**وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ**﴾[الزمر:٧]، وقال: ﴿**وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ**﴾[البقرة:٢٠٥].

والسابعة: أن ما يصيب المخلوقين من الأمراض وسائر المصائب والمحن التي لا تتعلق بالعباد ولا تقف على اختياراتهم فإنها فعل الله تعالى.

---

(١) مكتوب: أن لا.

لاستحالة إضافتها إلى الأحياء القادرين من الخلق لخروجها عن التعلق بهم ولاستحالة إضافتها إلى ما ليس بحي و لا قادر، من حيث أن الفعل لا يصح إلا من حي قادر كما تقدم.

وما يفعله الله سبحانه منها على جهة الانتقام فوجه حسنه الاستحقاق، وما يفعله منها على وجه الامتحان نحو ما يفعله بالأطفال والمؤمنين وسائر الممتحنين فإنما يفعله لاعتبار المكلفين وليعوض من امتحنه بذلك بأعواض عظيمة تُستحقر المصائب والمحن في جنبها.

والدليل على ذلك: أن الألم لو خلا عن عوض يوفى عليه لكان ظلماً من حيث كان «ضرراً مفعولاً بالغير لا لجلب نفع إليه ولا لدفع ضرر عنه ولا لاستحقاق ولا هو في الحكم كأنه من جهة غير فاعله[(١)]»، وهذا هو الظلم ولو خلا عن الاعتبار لكان عبثاً من حيث كان فعلاً واقعاً من العالم به لا لغرض مثله؛ إذ كان يمكن ويحسن إيصال[(٢)] نفع العوض إلى المؤلم من دون الألم و هذا هو العبث، ولا شك أن الظلم والعبث قبيحان وقبحهما معلوم ضرورة، والله سبحانه لا يفعل القبيح لما تقدم، وقد قال الله تعالى: ﴿**أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ**﴾[التوبة:١٢٦]، فأخبر تعالى أنه يمرضهم ليتوبوا؛ لأن المراد بالفتنة هاهنا المرض، وروي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: ((**يتمنى أهل البلاء في الآخرة لو كان الله تعالى زادهم بلاء؛ لعظيم ما أعد لهم في الآخرة**))[(٣)].

---

(١) كالملقى في النار والبحر فأن ضرره كان من جهة غير الله وإن كان الله هو الفاعل لذلك، فكان الضرر من غيره وهو الملقي وتبعته عليه؛ لأنه فعل الإلقاء وقد أجرى الله العادة بالهلاك عنده فكان الملقي هو المهلك. الإيضاح ص١٩٥.

(٢) مكتوب: اله.

(٣) في المعجم الكبير للطبراني: ((**يود أهل البلاء يوم القيامة حين يعاينون الثواب لو أن جلودهم كانت تقرض بالمقاريض**)) ج٩ص١٥٥.

والثامنة: أن القرآن كلام الله سبحانه الذي ﴿**لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ**﴾[فصلت:٤٢].

والدليل على ذلك: أن المعلوم من دين النبي صلى الله عليه ضرورة أنه كان يدين ويخبر بأن القرآن كلام الله سبحانه، وهو عليه السلام لا يدين إلا بالحق ولا يخبر إلا بالصدق، فثبت أن القرآن كلام الله سبحانه، و قد قال تعالى: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ**﴾[التوبة:٦].

والتاسعة: أن القرآن محدث مخلوق.

والدليل على ذلك: أنه لو كان قديماً لكانت حروفه موجودة معاً ولم تزل، ولما جاز أن تسبق بعضها بعضا، وقد ثبت أن بعض حروفه سابق للبعض، فثبت حدوث المسبوق من حروفه من حيث سبقه غيره، وثبت حدوث السابق منها أيضاً من حيث أنه سبق المحدث بمقدار أوقات محصورة فصار لوجوده أول يشار إليه، وقد قال الله سبحانه: ﴿**مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ**﴾[الأنبياء:٢]، فوصف الذكر المسموع الذي هو القرآن بالحدوث، وقال تعالى: ﴿**وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً**﴾[هود:١٧]، وما كان قبله غيره فهو محدث.

والعاشرة: أن محمداً صلى الله عليه وعلى آله نبي صادق.

والدليل على ذلك: أن المعجز ظهر على يديه عقيب دعوى النبوة، من حيث جاء بالقرآن الذي جعله معجزة له وتحدى العرب الذين هم النهاية في الفصاحة والغاية في البلاغة أن يأتوا بمثله، أو بعشر سور من مثله، أو بسورة من مثله على ما وردت به الأخبار المتواترة، والقرآن مشحون بآيات التحدي المرتبة على هذه المراتب، وقد تلاها عليهم فلم يأتوا شيء مما تحداهم به؛ لأنهم لو اتوا به لاشتهر كإشهار القرآن من حيث أن الداعي إلى نقل أحدهما كالداعي إلى نقل الآخر، وإنما لم يأتوا بذلك؛ لعجزهم عنه من حيث أنهم لو كانوا قادرين على المعارضة لفعلوها لعلمهم بأن أمره يبطل بها وقد كانوا حريصين على إبطال أمره و توهين شأنه.

وإذا ثبت عجزهم عن ذلك صح أن القرآن معجز؛ لأن المعجز الناقض للعادة المتعلق بدعوى المدعي للنبوة، ولاشك أن القرآن قد نقض عادة العرب لأن العادة ما جرت فيهم بأن يتنبأ الرجل [بينهم] ويأخذ اللغة عنهم، ثم يأتي من الكلام الواسع بما لا يقدر فصحائهم المشاهير بالبلاغة على الإتيان بمقدار سورة منه في فصاحته ونظمه، بل العادة جارية بأنه لا يوجد فصيح في عصر من الأعصار إلا وفي ذلك العصر من يساويه في الفصاحة أو يقاربه فيها، وهو متعلق بدعواه صلى الله عليه وآله للنبوة لأنه أتى به عقيب دعواه للنبوة، وهو مطابق لدعواه؛ لأنه أدعى بميزة على العرب والعجم لمكانه وأنهم لو تظاهروا أو تعاونوا على الاتيان بمقدار سورة من مثله في فصاحته ونظمه لما قدروا على ذلك فكان للأمر في ذلك على ما أدعاه صلى الله عليه، فثبت أن المعجز ظهر على يديه عقب دعوى النبوة، وكل من ظهر المعجز على يديه عقب دعوى النبوة فهو صادق في دعواه؛ لأن إظهاره على الكذابين قبيح من حيث أنه يكون تصديقاً للكاذب وتلبيسا على المكلفين بإيهامهم صدقه أو إغراء لهم بالجهل الذي هو اعتقاد صدقه وذلك قبح وقبحه يُعلم ضرورة، والله سبحانه لا يفعل القبيح لما تقدم، فهذه هي مسائل التعديل.

[مسائل الوعد والوعيد]:

وأما مسائل الوعد والوعيد وما يتبعهما.

فالأولى: منها أن من وعده الله سبحانه بالجنة من عباده المؤمنين فإنه إذا مات على الإيمان صائراً إلى الجنة ومخلداً فيها خلوداً دائماً.

والثانية: أن من وعده الله تعالى بالنار من الكفار فإنه إذا مات على كفره صائراً إلى النار ومخلد فيها خلوداً دائما.

وهاتان المسألتان معلومتان من دين النبي صلى الله عليه وآله ضرورة، فإن من سمع الأخبار وعرف السير والآثار علم من دينه صلى الله عليه ضرورة أنه كان يدعو الخلق إلى طاعته والإيمان به والتصديق بنبوته ويعدهم على ذلك الجنة التي ﴿**عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ**﴾[آل عمران:١٣٣]، ويتوعد من كفر به وجحد نبوته وخالف أمره بالنار التي ﴿**وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ**﴾[البقرة:٢٤]، والقرآن

الكريم أيضاً مشحون بذلك، وعليه انعقد إجماع المسلمين من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أجمعين.

والثالثة: أن من توعده الله سبحانه بالنار من الفساق فإنه إذا مات مصراً على فسقه صائراً إلى النار ومخلداً فيها.

والدليل على ذلك: قول الله سبحانه: ﴿**وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا**﴾[الجن:٢٣]، فالله تعالى توعد كل عاصٍ بدخول النار والخلود فيها، والخلود هو الدوام، والفاسق كالكافر من حيث هو عاص، واخلاف الوعيد يكشف عن كونه كذباً، والكذب قبيح والله سبحانه لا يفعل القبيح.

والرابعة: أن شفاعة النبي صلى الله عليه و على آله لا تكون يوم القيامة لمن يستحق النار من الكفار والفساق وإنما تكون للمؤمنين.

ليزيدهم الله تعالى نعيماً إلى نعيمهم، وسروراً إلى سرورهم.

والدليل على ذلك: قول الله تعالى: ﴿**وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ**﴾[غافر:١٨]، فالله سبحانه نفى أن يكون لأحد من الظالمين شفيع يطاع في شفاعته على العموم، والفاسق ظالم كما أن الكافر ظالم، فلو شفع النبي صلى الله عليه للفاسق من أمته لم يخل إما أن يطاع في شفاعته وهذا باطل بنص الآية، وإما أن يطاع في شفاعته وهذا باطل بإجماع المسلمين على أن شفاعته عليه السلام مقبولة، فثبت أن لا شفاعة لفاسق.

والخامسة: أن أصحاب الكبائر من هذه الأمة – كشارب الخمر والزاني وقاتل النفس المحرمة عمداً ومن جرى مجراهم – يسمون فساقاً وفجاراً.

لإجماع الأمة على تسميتهم بذلك، ولا يسمون كفاراً ولا مؤمنين على الإطلاق؛ لأنه لا دلالة في الشرع تدل على ذلك، ولأن الكفر في الشريعة اسم لمعاصٍ مخصوصة نحو الشرك بالله تعالى وتكذيب رسله صلوات الله عليهم إلى غير ذلك، وثبتت لتلك المعاصي

أحكام مخصوصة نحو حرمة الموارثة والمناكحة والذبيحة والدفن في قبور المسلمين، وشيء من ذلك لا يثبت في حق الفاسق من أهل الصلاة بلا خلاف بين السلف الصالح من المسلمين؛ فلا يجوز أن يسمى كافراً، وكذلك قولنا مؤمن اسم مدح وتعظيم كقولنا صالح وبر وتقي، والفاسق لا يستحق المدح والتعظيم بل يستحق الإهانة والذم والبراءة واللعن بلا خلاف بين المسلمين، فلا يجوز أن يسمى مؤمناً على الاطلاق.

والسادسة: أنه يجب على المكلف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بحسب الطاقة والإمكان.

لقول الله سبحانه: ﴿**وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾[آل عمران:١٠٤]، فالله تعالى أمرنا أن يكون فينا من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر لقوله: ﴿**وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ**﴾ والأمر يقتضي وجوب المأمور به؛ لأنه يقتضي أن يفعل المأمور الفعل لا محال، وذلك يقتضي وجوبهما على بعض منا غير معين وهذا هو معنى الواجب على الكفاية فكانا واجبين على الكفاية.

والسابعة: أن الامام بعد رسول الله صلى الله عليه بلا فصل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

والدليل على ذلك: قول النبي صلى الله عليه وآله: ((**من كنت مولاه فعلي مولاه**))(١)، فجعله مولى للكافة كنفسه، والأظهر في المولى أنه السيد المالك للتصرف كما يقال هذا مولى القوم ويراد بذلك أنه سيدهم والمالك للتصرف فيهم، وكذلك مولى العبد ومولى الأمة، فيصير عليه السلام كأنه قال: من كنت أملك التصرف عليه فعلي يملكه، وذلك يفيد معنى الإمامة؛ إذ لا نعني بقولنا فلان إمام سوى أنه يملك التصرف على الكافة في أمور مخصوصة وتنفيد أحكام معلومة.

---

(١) سنن ابن ماجه ج١ص٤٥، مسند أحمد ج٧١، السنة لابن أبي عاصم ج٢ص٦٠٤، مسند البزار ج٢ص١٣٣، السنة للخلال ج٢ص٣٤٦، صحيح ابن حبان ج١٥ص٣٧٦، الشريعة للآجري ج٤ص٢٠٤٣، المستدرك على الصحيحين ج٣ص١٩٩، السنن الكبرى للنسائي ج٧ص٣٠٩

والثامنة: أن الامام بعده أبنه الحسن عليهما السلام.

والتاسعة: أن الإمام بعد الحسن أخوه الحسين بن علي عليهم السلام.

وذلك لقول النبي صلى الله عليه: ((**الحسن والحسين إمامان، قاما أو قعدا، وأبوهما خير منهما**))(١)، وهذا نص صريح على إمامتهما عليهما السلام، وفيه تنبيه على أن أباهما أولى منهما بالإمامة من حيث جعله صلى الله عليه خيراً منهما، فأقل أحواله أن يكون إماماً؛ لأن غير الإمام لا يجوز أن يكون خيراً من الإمام من حيث وقع الإجماع على أن الإمام يجب أن يكون أفضل أهل زمانه أو كأفضلهم.

والعاشرة: أن الإمام بعد الحسن والحسين عليهما السلام في من قام ودعا من أولادهما وهو جامع لخصال الأئمة من: العلم والورع والفضل والشجاعة والسخاء والقوة على تدبير الأمر، كزيد بن علي عليهما السلام ومن حذا حذوه من العترة الطاهرة.

والكلام في هذه المسألة يقع في ثلاثة فصول:

أحدها: الكلام في المنصب ومعناه أن الإمامة لا تجوز بعد الحسن والحسين إلا فيمن يرجع نسبه من قبل أبيه إليهما عليهما السلام.

وثانيها: الكلام في شروط الإمام التي يجب أن يكون عليها.

وثالثها: الكلام في أن الدعوة طريق الإمامة فيمن بعد الحسن والحسين عليهما السلام.

فأما الفصل الأول: [في المنصب]:

فالذي يدل على أن الإمامة لا تجوز بعد الحسن والحسين في من سوى أولادهما عليهم السلام: أن الأمة أجمعت على جوازها فيهم بعد بطلان قول الإمامية في النص على الاثني عشر؛ إذ لا طريق إلى معرفة ما أدعوه من النص ولو كان صحيحاً لاشتهر كاشتهار النص على أمير المؤمنين وعلى أبنيه الحسن والحسين عليهم السلام وكاشتهار النصوص على سائر أركان الدين العظيمة من حيث أنه كان يجب على النبي صلى الله عليه أن يذيعه ويشهره في

(١) مجموع الإمام الهادي ص١٩٥.

الأمة؛ لتعلق فرض الكافة به، وكان يجب أن ينقله السلف إلى الخلف حتى يصل إلى العلم به وإلا لم يلزمنا الحجة به.

واختلفت الأمة في من سواهم: فإن الخوارج قالت بجوازها في جميع الناس، والمعتزلة ومن قال بقولها قالوا بجوازها في قريش دون غيرهم، والزيدية قالت بجوازها في ولد الحسن والحسين دون غيرهم، وإجماع الأمة حجة؛ لقول الله سبحانه: ﴿**وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا**﴾[النساء:١١٥]، فالله تعالى توعد من خالف سبيل المؤمنين بالنار وذلك يقتضي وجوب متابعتهم وقبح مخالفتهم، وذلك هو معنى كون إجماعهم حجة، وليس في الشريعة دلالة تقتضي جواز ذلك لغير ولد الحسن والحسين عليهم السلام، فوجب كون ما سواهم ممنوعاً من ذلك بحكم العقل؛ من حيث أن الإمامة تقتضي التصرف على الناس في أمور ضارة نحو القطع والجلد والرجم والقتل والصلب وأخذ أموال الناس على كره منهم وقتلهم وقتالهم على ذلك، وذلك مما يمنع منه العقل لولا إباحة الشرع ذلك للأئمة، وقد ورد في الشرع وهو الإجماع بإباحة ذلك لمن ذكرنا من أولاد الحسن والحسين عليهما السلام، ولم يرد شرع بإباحة ذلك لغيرهم فوجب كون من سواهم ممنوعاً من ذلك ومبني على الحظر العقلي لعدم المبيح الشرعي وصح كون الإمامة مقصورة عليهم.

وأما الفصل الثاني: وهو الكلام في شروط الإمام التي يجب أن يكون عليها:

فاعلم أن شروط الإمامة ستة: العلم، والورع، والفضل، والشجاعة، والسخاء، والقوة على تدبير الأمر.

والكلام في هذه الجملة يقع في موضعين:

أحدهما: في معاني هذه الشروط ومقاديرها.

والثاني: في الدلالة على اعتبارها في الإمام.

أما الأول: [معاني الشروط]:

فالمراد بالعلم: أن يكون الإمام عالماً بما تحتاج إليه الأمة، ولن يتم ذلك حتى يكون عالماً بأصول الدين وفروعه وبوجوه الاجتهادات والمقاييس حتى يكون معدوداً من أهل الاجتهاد.

والمراد بالورع: هو الكف عن المحرمات والقيام بالواجبات.

والمراد بالفضل: هو الصلاح في الدين والفقه بحيث يكون الإمام أفضل الأمة أو كأفضلها في ذلك.

والمراد بالشجاعة: هو أن يكون معه من رباطة الجأش وثبات القلب ما يثبت معه في الحروب ويهتدي إلى السياسات، ويجب أن يكون له من المواطن المشهورة ما تعلم به شجاعته حتى يعد واحداً من الشجعان وإن لم يكثر قتله وقتاله.

والمراد بالسخاء: هو أن يكون معه من سماحة النفس ما يسهل معه عليه وضع الأموال في مواضعها وصرف الحقوق إلى مستحقيها، ولا يكون معه بخل يمنع من ذلك.

والمراد بالقوة على تدبير الأمر: هو أن يكون سليماً في يديه من الآفات المانعة من القيام بالأمر، وأن يكون له جودة الرأي وحسن التدبير ما يقتضي أن يفزع إليه في المشورة و الرأي السديد.

وأما [الثاني] الدلالة على اعتبارها في الإمام:

فهي أن الصحابة اجتمعت على اعتبار هذه الشروط في الإمام، وإجماعهم حجة لما تقدم، ولأن لكل واحد من هذه الشروط تأثيراً في تمكنه من القيام بأعباء الأمة وفي اختلالها تعذر ذلك عليه.

وأما الفصل الثالث: وهو الكلام في أن الدعوة طريق الأئمة:

فاعلم أن معنى الدعوة: هو التجرد للقيام بالأمر والعزم عليه وتوطين النفس على احتمال أثقاله ومنابذة الظالمين.

ولا خلاف بين المسلمين بعد بطلان قول الإمامية في النص في أن الإمام يجب أن يختص بهذه الأوصاف، فجعلنا ما وقع عليه الإجماع طريقاً إلى ثبوت الإمامة؛ إذ لا دليل

يدل على كون غيره طريقاً إليها، وما لا دليل عليه لا يجوز إثباته بل يجب نفيه والاقتصار على ما قام عليه الدليل.

[الخاتمة]:

فهذه الجملة يجب معرفتها بأدلتها الموصلة إلى العلم اليقين، ولا يجوز الاقتصار فيها على التقليد لأحد من المكلفين؛ لأن المقلد لا يأمن خطأ من يقلده والإقدام على ذلك يكون تغريراً بالنفس وذلك قبيح، وقد ذم الله تعالى المقلدين وعابهم بالتقليد في كتابه المبين فقال وهو أصدق القائلين: ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ**﴾[البقرة:١٧٠]، وروينا بالإسناد الموثوق به إلى جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام، قال جعفر: سمعت أبي محمد بن علي يقول: سمعت أبي علي بن الحسين يقول: سمعت أبي الحسين بن علي يقول: سمعت أبي علي بن أبي طالب يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله يقول: ((**من أخذ دينه عن التفكر في آلاء الله، وعن التدبر لكتابه، والتفهم لسنتي زالت الرواسي ولم يزل، ومن أخذ دينه عن أفواه الرجال، وقلدهم فيه، ذهب به الرجال من يمين إلى شمال وكان من دين الله على أعظم زوال**))[١].

وكفى بذلك زاجراً عن تقليد الرجال، وباعثاً على النظر والاستدلال ﴿**إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغًا لِقَوْمٍ عَابِدِينَ**﴾[الأنبياء:١٠٦]، ﴿**وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ (١٨١) وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾[الصافات:١٨٢]، وصلواته على رسوله الأمين محمد وعلى آله الأكرمين وسلامه عليه وعليهم أجمعين، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

---

(١) تيسير المطالب في أمالي أبي طالب ص٢١٦.

الفهرس

المقدمة **١**

التعريف بالمؤلف **٢**

نص الكتاب **٦**

المقدمة **٧**

مسائل أصول الدين **٩**

مسائل التوحيد **١٠**

المسألة الأولى: أن لهذا العالم صانعاً صنعه ١٠

المسألة الثانية: أنه تعالى قديم ١٠

المسألة الثالثة: أنه تعالى قادر ١١

المسألة الرابعة: أنه تعالى عالم ١١

المسألة الخامسة: أنه تعالى حي ١١

المسألة السادسة: أنه تعالى سميع بصير مدرك للمدركات ١١

المسألة السابعة: أنه تعالى غير مشبه للأشياء ١٣

المسألة الثامنة: أنه تعالى غني ١٣

المسألة التاسعة: أنه تعالى لا يجوز أن يُرى بالأبصار في الدنيا ولا في الآخرة ١٤

المسألة العاشرة: أنه تعالى واحد لا ثاني له في القدم ولا في الإلهية ١٤

مسائل العدل **١٥**

المسألة الأولى: أنه تعالى عدل حكيم ١٥

المسألة الثانية: أن أفعال العباد حسنها وقبيحها منهم لا من الله ١٦

المسألة الثالثة: أنه تعالى لا يقضي إلا بالحق ١٦

المسألة الرابعة: أنه تعالى لا يعاقب أحداً إلا بذنبه، ولا يثيبه إلا بعمله ١٧

المسألة الخامسة: أنه تعالى لا يكلف أحداً من خلقه ما لا يطيقه ١٧

المسألة السادسة: أنه تعالى لا يريد الظلم، ولا يرضى الكفر، ولا يحب الفساد ١٧

المسألة السابعة: أن ما يصيب المخلوقين مما هو خارج عن قدرتهم من الله ١٧
المسألة الثامنة: أن القرآن كلام الله ١٩
المسألة التاسعة: أن القرآن محدث مخلوق ١٩
المسألة العاشرة: أن محمداً صلى الله عليه وعلى آله نبي صادق ١٩
مسائل الوعد والوعيد.. ٢٠
المسألة الأولى: أن من مات على الإيمان فإنه للجنة صائراً ٢٠
المسألة الثانية: أن من مات على الكفر فإنه للنار صائراً ٢٠
المسألة الثالثة: أن من مات على الفسق فإنه للنار صائراً ٢١
المسألة الرابعة: أن شفاعة النبي صلى الله عليه وآله للمؤمنين ٢١
المسألة الخامسة: أن أصحاب الكبائر يسمون فساقاً وفجاراً.......................... ٢١
المسألة السادسة: وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بحسب الطاقة ٢٢
المسألة السابعة: أن الإمام بعد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل علي بن أبي طالب عليه السلام ٢٢
المسألة الثامنة: أن الإمام بعده الحسن بن علي عليه السلام ٢٣
المسألة التاسعة: أن الإمام بعده الحسين بن علي عليه السلام ٢٣
المسألة العاشرة: أن الإمام بعده من دعا مع كمال الخصال من أولادهما ٢٣
الخاتمة... ٢٦
الفهرس... ٢٧